اعتاده اللاجيء وما يستخدمه من أرض وعقار واذا ما تقرر منح الملكية للاجئين يجب ان يكون ذلك تحت شروط التسديد حتى ولو كان اسميا في بعض الحالات » (٤٨) . وقدرت الفترة الكافية التي يستغرقها توطين الاسرة بعشر سنوات (٤٩) كما اخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية بحيث توقع ان « يزيد العدد الاصلي من السكان الزراعيين والبالغ ٥٠٠٠٠ الى ما يقرب من ٨٥٠٠٠ في نهاية العام الخامس والعشرين » (٥٠) . ولهذا اقترح ان « يستوعب جانبا كبيرا من زيادة السكان الزراعيين .. في مزارع جديدة بالمساحة المخصصة للمشروع » (٥١) .. اضافة الى مجموعة كبيرة من التفاصيل التي تطرق اليها ، والتي لا يتسع لها المجال هنا رغم اهميتها ، الامر الذي يمكننا معه القول ان ذلك التقرير لم يترك شاردة ولا واردة الا وتصدى لها .

ان نظرة سريعة الى مشروع توطين لاجئي قطاع غزة في سيناء ، يكشف مجموعة من الحقائق الهامة ، اضافة الى الجدية التي اتسم بها ذلك المشروع، حيث نستطيع ان نعتبره المشروع المتكامل الوحيد من بين ما قدم من مشاريع للتوطين . ومن الواضح ايضا ، بما لا يقبل الشك ، ان ذلك المشروع هو ثمرة التعاون بين السلطات المصرية وبين وكالة الغوث . ومن خلال ملاحظة الجوانب التي تطرق اليها المشروع تتضح المرامي البعيدة له ، خصوصا اذا ما تذكرنا المدى الزمني المقترح ، الا وهو ٢٥ عاما لاستكمال تنفيذه . وعلى الرغم من تجنب المشروع الحديث عن الجوانب السياسية ، الا ان عدم تناول هذه الجوانب لا يلغي الافرازات السياسية التلقائية له ، باعتبار ان انهاء الاساس الاقتصادي لمشكلة اللاجئين هو خطوة رئيسية على طريق الانهاء الكلي لمشكلة اللاجئين ، تمهيدا لتصفية قضية فلسطين برمتها .

لقد استحوذت هذه المسألة على اهتمام كبير ، حيث لم تفلح التطمينات والتصريحات الرسمية عن ان التوطين لا يلغي حق اللاجئين بالعودة ، كل هذه المحاولات لم تفلح في اجهاض ردة الفعل الجماهيرية التي كانت من اعنف ردود الفعل التي شهدها القطاع ، وكانت في مستوى الخطورة التي كان يمثلها مشروع التوطين .

ان مشاريع التوطين لم تكن سوى حلقة واحدة من حلقات المؤامرة التي كانت تنسج فصولها . وان كانت هي الحلقة المركزية . وتتقاطع معها محاولات عقد الصلح بين العرب واسرائيل ، وتنفيذ مشاريع الاحلاف التي كانت تطرح ذلك الحين ، الامر الذي جعل الموقف من التوطين موقفا من الصلح ومن موضوع الاحلاف ، كما سيتضح من مسار الحوادث في الفترة اللاحقة .